انتزاع السلطة من يد ياسر عرفات عن طريق استحداث منصب رئاسة الوزراء، والثاني هو الرقابة على وزارة المالية والاقتصاد الفلسطيني عامة على نحو يمنع استخدام المال العام في تمويل أسلحة أو أية عمليات لا يرغب فيها الأميركيون والإسرائيليون. أما الثالث فهو وضع الأجهزة الأمنية المتعددة في يد واحدة لا يشك الإسرائيليون والأميركيون في نواياها أو اتجاهاتها.

وأنا لا أنفي صفة الإصلاح عن استحداث المنصب، أو الضبط المالي، أو توحيد أجهزة الأمن. وأريد بالمناسبة أن أقول إنني كتبت في جريدة الحياة الجديدة بالذات العام ٢٠٠٠ مجموعة مقالات تحدثت فيها عن الإصلاح المطلوب قبل أن يتكلم الأميركيون والإسرائيليون والأوروبيون عن إصلاح السلطة الفلسطينية، وقبل أن يضع مجلسنا التشريعي وثيقته عن الإصلاح. وأستطيع أن ألخص وجهة نظري فيما يلي:

أولاً: إن الإصلاح يجب أن يضع قيد النظر الطريقة التي حدث وفقها تأسيس الوزارات والإدارات والمؤسسات الحكومية، حيث كان الغرض من التوظيف حل مشكلة الأخوة العائدين من الخارج الذين كانوا بمعظمهم من أبناء »فتح« وفصائل منظمة التحرير الفلسطينية الأخرى.

وجرى توظيف أعداد كبيرة من الناس العاطلين عن العمل في الجهاز الحكومي، وأدى ذلك الاكتظاظ إلى إرباك العمل الحكومي، واصطراع الكثرة من الموظفين على الاختصاصات والمكاتب والكراسي والمسميات الوظيفية، ثم صاحب ذلك كله توزيع المناصب والدرجات الوظيفية بناء على اعتبارات خلاف اعتبار الكفاءة والمقدرة والأقدمية، الأمر الذي أحدث حالة من الشكوى بين قدامى الموظفين، وأدى أيضاً إلى انعدام الكفاءة والقدرة في أداء العمل وخدمة الجمهور. كل هذا ناهيك عن بعض الذين ظنوا أن الاتفاق مع إسرائيل سوف يتيح للمناطق الفلسطينية وضعاً مثل وضع هونغ كونغ مثلاً، فاتجهت شهواتهم إلى اكتساب الثروات الطائلة بأسرع وقت، كذلك ظهرت في نطاق الأجهزة الأمنية عيوب أخطر من ذلك، حيث ركز الاحتلال على إتاحة الفرصة للبعض للإثراء السريع الفاحش. وعموماً شاعت في معظم الأجهزة كما شاعت في معظم الوزارات روح من العشائرية الجديدة التي هي عشائرية المصلحة الواحدة في الإثراء وفي اكتساب المال والألقاب والنفوذ، وأدى ذلك إلى أن يقوم السارق بسرقته، ومخالف القانون بمخالفته وهو يشعر بالأمان، لأن وراءه هذه العشيرة التي يجمعها النهب للمال العام.

أشعر كعضو في المجلس التشريعي أن المجلس قصر تقصيراً فظيعاً في ترك هذه الظواهر تتفاقم. فلو أنه لجأ إلى استخدام آليات المساءلة القوية، لحال دون وصول الأمور إلى ما وصلت إليه.

محمد الحوراني: المجاملة لا تخدم القيادة

– تقاطع العاملان الخارجي والداخلي بدوافع مختلفة وما كان يضيرنا أن يتقاطع العاملان. العامل الخارجي كان تدخلاً في الشأن الفلسطيني فيما يتعلق في البنية القيادية على أرضية مفهوم الإصلاح. وكان هذا التدخل من النوع المرفوض. ولكن الإصلاح بحد ذاته رغبة فلسطينية. ، ثم أن المجلس التشريعي نفسه وضع وثيقة الإصلاح. وكذلك هناك استطلاعات للرأي أفادت أن ٧٠ في المائة من الفلسطينيين يريدون هذا الإصلاح. فكان التحدي كيف نحافظ على الإصلاحات ونضعها بيد فلسطينية داخل مؤسسة فلسطينية لتحقيق مصلحة فلسطينية. وهذا في الواقع ما فعله المجلس التشريعي بخصوص إنشاء منصب رئيس الوزراء، عندما أراد أن ينشئ هذا المنصب بقانون وداخل المؤسسات الفلسطينية، ربما ينسى البعض أن المجتمع الدولي أراد أن يتدخل في تعيين أسماء ورئيس وزراء سلفاً خارج حدود مؤسسات الشرعية الفلسطينية. جاء المجلس ليتدخل ويضع هذا الموضوع في المؤسسة الفلسطينية، ويسيجه بقانون، ويحكمه بآلية، ويحدد فيه الصلاحيات، وأنا أستغرب لماذا نرفض مفهوم الإصلاح في ظل وجود مظاهر معروفة لنا أنها يجب أن تصلح إداريا ومالياً وغير ذلك، ربما مجاملة للقيادة، لكن هذه المجاملة لا تخدم القيادة نفسها، والأهم أنها لا تخدم الشعب الفلسطيني. لذلك، هناك من استعمل مفهوماً مناهضاً للإصلاح في محاولة لتشويه هذا المفهوم، ولكن هذا برأيي لم يغير قناعات أناس مقتنعين بضرورة الإصلاح، وأنا منهم. يجب أن لا نكون في مشهد التاريخ خائفين فزعين غير واثقين من شيء. أنا من بين أشياء أعرفها أنه يجب أن تكون هناك عملية إصلاح لنعطي الانطباع أولاً لشعبنا بأن هناك شيئاً يتحسن على مستوى الأداء الإداري، واستعمال المال العام وسيادة القانون والقضاء، وثانياً نعطي انطباعاً للعالم يجلب الاحترام. وأنا لا أستطيع أن أفهم كيف يمكن لأي طرف أن يصر على عدم جدوى الإصلاح لأنه مطلب خارجي، بينما بعد احترامنا لأنفسنا لأن هذا يساعدنا في تعزيز

شرعية سلطتنا، ويشجع العالم على مساعدتنا لنيل حقوقنا.

– الضغط الخارجي يمكن أن نقلق منه عندما يكون خارج المؤسسة الفلسطينية، وأريد أن أعطيك مثلاً محدداً: أنا قلقت عندما أعلن الرئيس قبوله منصب رئيس الوزراء، وارتحت عندما كيّف المجلس التشريعي قانوناً خاصا بالمنصب. إذن، هناك ما يقلق إذا كان خارج المؤسسات الشرعية، أما إذا كان داخلها فيجب أن لا نقلق لأنه سيكون في هذه الحالة تعبيراً عن مصلحتنا.

× لكن على الرغم من إنجازات حكومة أبو مازن، فإن هذه الحكومة دخلت في حالة شد حبل مع مؤسسة الرئاسة في وقت كان يتعرض فيه الرئيس لضغط شديد، بل وحصار ظالم. ألم يؤثر ذلك على حكومة »أبو مازن« في ظل سلوك سياسي أيضاً أعطى الانطباع بأن الضغط الخارجي فعل فعله؟

- هناك ثلاثة أسباب لسقوط حكومة »أبو مازن«:

أولاً: إسرائيل، حيث وجدت حكومة »أبو مازن« جواً جديداً كان يمكن أن يمهد لمسار سياسي، وأحدثت جواً دولياً جديداً، حيث حققت اختراقاً ولو جزئياً في عقل الإدارة الأميركية، وهذا برأيي أشعل ضوءاً أحمر في رأس شارون. لذلك، صعّد على الأرض بما يضمن وضع حكومة »أبو مازن« في وضع حرج دائم قابل للانفجار، وضع لا تنجز فيه شيئاً للمواطنين، لتبقى تحت ملامة المواطنين، لأن شارون يريد أن يهرب من المسار السياسي.

حكومة »أبو مازن« وإقناعها لبعض أقطاب الإدارة الأميركية بالذهاب إلى مفاوضات الوضع النهائي وتجنب الدولة المؤقتة التي هي فخ، أشعل الضوء الأحمر في إسرائيل، هذا السبب الأساسي.

ثانياً: العامل الدولي الذي أعطى لحكومة »أبو مازن« كلاماً ووعوداً، ولكنه لم يعطها حركة سياسية فيها إرادة سياسية للضغط على إسرائيل، وبخاصة بعد إعلان الهدنة، التي أرادت إسرائيل طوال الوقت أن تدمرها لتعود إلى مربع العنف المتبادل.

ثالثاً: على المستوى الداخلي، خلق سوء فهم حول حكومة »أبو مازن«. ليس كل ما فعلته هذه الحكومة صحيحاً. هي أنجزت على المستوى الداخلي مجموعة من الإنجازات اللافتة، مثل وقف الاستقطاعات، والعمل على هيكلة الوزارات، وبدء العمل على تطبيق قانون الخدمة المدنية الذي يمس حياة كل مواطن فيما يتعلق بتطوير دخله. هذه المسائل وغيرها تسجل لهذه الحكومة.

عبد الجواد صالح : من يعتمد على العامل الخارجي سيفشل

– الضغط الخارجي موجود، ولكن ليس هدفه مصلحة الشعب الفلسطيني ولا دمقرطة المجتمع الفلسطيني ولا إلغاء الفساد، بل بالعكس العامل الخارجي هو المسؤول عن الفساد، عندما أصدرنا بيان العشرين لم يتحرك الأميركان والإسرائيليون مع أنه بيان إصلاح، وأول ما وضع النقاط على الحروف في موضوع الفساد. لكن الضغط الخارجي مرتبط بالسياسة، مثلاً، لو أن السلطة توافق على ما يريده الإسرائيليون والأميركيون، ستتوقف مطالبتهم بمحاربة الفساد وإجراء الإصلاح. لذلك باعتقادي أن من يعتمد على الضغط الخارجي سيفشل، نحن لدينا مصلحة فعلاً في بناء مجتمع ديمقراطي بغض النظر عن أية قوى تقود الشعب، تجري انتخابات كل أربع سنوات، ويبقى من يرضى عنه الشعب ويبعد من لا يرضى عنه. لا يجوز لأي إنسان أن يكون خارج إطار المساءلة، ما دام إنساناً يجب أن يساءل، ما دام يتولى موقعاً عاماً يجب أن يساءل.

وفي شأن الضغط الخارجي، يجب أن ندرك أن وجود ضغط خارجي لا يعني عدم القبول بمبدأ الإصلاح الذي هو مطلب شعبي أيضاً، على الرغم من أن الضغط الداخلي مغيّب بسبب الخوف والإحباط.

عباس زكي : لا نخاف الاصلاح

المجلس له برنامج إصلاحي، ونتأمل أن يوضع موضع التطبيق، ولكن في الوقت ذاته كيف يتم الإصلاح والدبابات تطل علينا من نوافذ بيوتنا.

المجلس التشريعي لم يخط خطوات نوعية متقدمة في موضوع الإصلاح. وضع برنامجاً ولكن ليس هو من ينفذ وإنما يراقب. حتى الآن لم يقل المجلس رأيه في مدى التقدم، لأنه حتى الآن لم يناقش أية قضية من قضايا الإصلاح. في السنوات الثلاث السابقة ، الحياة شلّت والهم الأول أصبح مواجهة إجراءات الاحتلال، واختفت مظاهر معالجة خاصة بالمجتمعات المرتاحة. لذلك كل الإصلاحات التي أتت بها حكومة »أبو مازن« دمرت بإعادة الاحتلال، ولم يعد المرء قادراً على تمييز ما تحقق من إصلاحات.

لكن هذا الإصلاح نحن لا نخافه حتى لو التقى مع المطالبة الخارجية ، المهم أن ننفذ ما يحتاجه شعبنا. كلنا في المجلس نتفق أن الإصلاح هو إحدى المهام الرئيسية الأساسية، ولكن هذا لا يتم مباشرة من المجلس، وإنما نجيد الرقابة على ما يجري.

حجب الثقة

*تقدمت مجموعة من »التشريعي« بعريضة لحجب الثقة عن حكومة »أبو مازن«، ومجموعة أخرى بعريضة ضد حكومة الطوارئ، ما هي الدوافع والأهداف في الحالتين؟

محمد الحوراني

–أداة حجب الثقة بحد ذاتها أداة برلمانية يمكن استعمالها في أي وقت. استعمالها مقبول ومطلوب. ربما من طلبوا حجب الثقة في العريضتين هم غالبية الاسماء . لكن الأسباب مختلفة. بالنسبة لحكومة الطوارئ كان هناك رفض من حيث المبدأ لتشكيل حكومة طوارئ بالنسبة لحكومة »أبو مازن«، كان السبب له علاقة بتحفظات على سياسة حكومة »أبو مازن«. أنا الآن أسأل كل الطيبين الذين تظاهروا لموضوع الأسرى لماذا لم يتظاهروا اليوم. أيام حكومة »أبو مازن« تحقق القليل. لكن الآن لا يتحقق شيء.

عبد الجواد صالح

–بالنسبة لـ»أبو مازن« بصراحة أقول إن البعض سمعوا مواقف غير صحيحة عنه، لذلك عمل هذا البعض ضده، وهناك آخرون عندما سمعوا خطابه في العقبة حيث قدم للإسرائيليين أشياء لم يكن لازماً أن يقدمها. أنا شخصياً كان رأيي أن يجري نقاش مع »أبو مازن« دون إثارة إشكالات. ولم يكن صحيحاً أن يحيل رئيس المجلس التشريعي في حينه أحمد قريع خطاب »أبو مازن« إلى لجان في المجلس، هذا غير صحيح، كان يجب أن يتلى على المجلس ويناقش وفي النهاية يمنح الثقة أو تحجب عنه.

عباس زكي

–»أبو مازن« وضع مختلف، كانت هناك مخالفة أساسية للقانون الأساسي لأنه كان يريد أن يأخذ صلاحيات الرئيس لوزير الداخلية، وهذا قرار أميركا وإسرائيل. ونحن نرفض ذلك، نحن لدينا قانون يعطي وزير الداخلية الشرطة والوقائي والدفاع المدني، وما طالبه »أبو مازن« كل شيء، وهذا مخالف للقانون الأساسي. ثم إن القانون لا يمنح لرئيس الوزراء أن يفوض أحداً تفويضاً دائماً. وبالتالي، عندما قال »أبو مازن« إنني وزير داخلية وفوّض محمد دحلان قضى على نفسه وعلى دحلان لأن هذا مخالف للقانون. وبدا الأمر كأنه عملية استيلاء على السلطة. الخلاف أيضاً كان أننا لا نريد الأمن أن يكون بيد شخص ولا وزارة الداخلية. وأنا قلت في الفضائيات إذا كان رئيس الحكومة يريد أن يكون أكبر من الرئيس المنتخب فهذه كارثة، فاستحداث هذا المنصب لا يعني إلغاء الرئيس المنتخب، ولا ينبغي على من يحاصرونه في المقاطعة أن يتلذذوا ويتوهموا بأن البديل أصبح جاهزاً، فأبو عمار كلما حوصر تمدد في أدمغة الشرفاء وقلوب البشر. فهو لم يأتِ على دبابة، ولا هو ابن لأميركا وإسرائيل حتى تنجح عملية حصاره، إنه قائد بدأ من الخنادق لا يستطيع أحد الغاءه.

ثبت أن أميركا بلد المؤسسات لا تحسن التعامل معنا وفقا لمعلومات، وإنما تتعامل معنا كعشائر، وتفكر بأن اختراقنا سهل. وما داموا ينظرون لنا بهذه الطريقة فلن ينتصروا علينا. ومن يراهن على إحداث خرق في الجدار الفلسطيني وإيجاد عملاء له بيننا فإنه سيفشل، فلسطين لا يبقى فيها إلا الأكثر وفاء وشرفاً وجذرية، وفيما عداهم مؤقتون وعابرون.

من قتل حكومة »أبو مازن« أميركا وإسرائيل من خلال حجم الترحيب، ومن خلال خطابه المبتذل في العقبة. وهنا أقول أن »أبو مازن« محصن كعضو لجنة مركزية، ولنا تاريخ معه وحاشا لله أن يكون في الموقع الخطأ، ولو أعطوه أي شيء لقلنا إن خطابه في العقبة بمثابة »تمسكن حتى تتمكن« ولكنه تمسكن ولم يتمكن من شيء.

كما أن إسرائيل لم تكن تريد أن يدخل »أبو مازن« البيت الأبيض، وهي لا تريد أي شخص مقبول أميركياً لأنها لا تريد شريكاً. وقد أكون أنا المغضوب علي أميركياً أقرب لها من المقبول أميركياً، فعلاً لأنها لا تريد شريكاً.